دائرة الإحصاء الاسرائيلية :العام 2002 هو الأسوأ من الناحية الاقتصادية منذ 1953

02-1-2003

أعلنت دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل، بأن عام 2002 هو العام الأسوأ من الناحية الاقتصادية منذ عام 1953 المعروف بعام الانكماش. وقالت الدائرة فقد انخفض الإنتاج المحلي هذا العام بنسبة 1%، استمرارًا لانخفاض بنسبة 0.9% في العام الماضي، مقارنة بارتفاع عالٍ نسبيًا، بلغت نسبته 7.4%، في العام 2000. و لم يسجل انخفاض بهذا الحجم في الإنتاج إلا قبل 49 عامًا، في العام 1953، وهذه هي المرة الأولى التي يهبط فيها الإنتاج بشكل حقيقي سنوي متواصل..و اعتبرت حصيلة الاقتصاد الإسرائيلي للعام 2002 من قبل الخبراء الأضعف

بقلم زكريا المدهون

أعلنت دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل، بأن عام 2002 هو العام الأسوأ من الناحية الاقتصادية منذ عام 1953 المعروف بعام الانكماش. وقالت الدائرة فقد انخفض الإنتاج المحلي هذا العام بنسبة 1%، استمرارًا لانخفاض بنسبة 0.9% في العام الماضي، مقارنة بارتفاع عالٍ نسبيًا، بلغت نسبته 7.4%، في العام 2000. و لم يسجل انخفاض بهذا الحجم في الإنتاج إلا قبل 49 عامًا، في العام 1953، وهذه هي المرة الأولى التي يهبط فيها الإنتاج بشكل حقيقي سنوي متواصل، منذ قيام الدولة. و اعتبرت حصيلة الاقتصاد الإسرائيلي للعام 2002 من قبل الخبراء الأضعف من بين البلدان المتقدمة.

و ازداد عدد سكان إسرائيل هذا العام بنسبة 2.1%، مما يعني أن معدل الإنتاج للفرد قد انخفض بنسبة 3%، بعد أن كان قد انخفض بنسبة 3.2% في العام 2001، وسجل ارتفاعًا بنسبة 4.6% في العام 2000. وبلغ مجموع إنتاج الفرد هذا العام

73.9 ألف شيكل، أي ما يعادل 15.6 ألف دولار. ويذكر أن الانخفاض الحادّ، الذي سجل هذا العام في معدل الإنتاج للفرد في إسرائيل، هو الأكثر ارتفاعًا بين الدول الغربية كافة، فقد سجل نمو سلبي للفرد هذا العام في أربع دول فقط، بنسب أصغر بكثير مما هو الوضع في إسرائيل. و انخفض الإنتاج في قطاع الأعمال هذه السنة بنسبة حادة بلغت 3.1%، استمرارًا لانخفاض بنسبة 2.4% في العام الماضي، ومقابل ارتفاع حادّ بنسبة 9.7% في العام 2000 .

كما انخفض الإنتاج في فرع البناء هذا العام بنسبة 5.7%، استمرارًا لانخفاض حادّ بنسبة 9.3% في العام الماضي. ويشار إلى أن الإنتاج في فرع البناء يعاني انخفاضًا مستمرًا منذ خمس سنوات. وتعكس المعطيات، التي نشرتها دائرة الإحصاء المركزية اليوم، صورة قاتمة جدًا لوضع الاقتصاد الإسرائيلي هذا العام.

مستوى المعيشة

إنخفض الاستهلاك الخاص للفرد، وهو المؤشر المألوف لقياس مستوى المعيشة، هذا العام بنسبة 2.6%. وجاء هذا الانخفاض في الاستهلاك الخاصّ لأول مرة منذ عام 1980. وقد هبطت مصاريف اقتناء المنتجات الدائمة للفرد هذا العام بنسبة حادة، بلغت 10.8%، استمرارًا لانخفاض بنسبة 5.3% في العام الماضي، ومقابل ارتفاع بنسبة 13.6% في العام 2000.

الاستثمارات في السوق

تقلص مجموع الاستثمارات في السوق هذا العام بنسبة 8.9%، استمرارًا لانخفاض بنسبة 6.1% في العام الماضي. كما انخفض هذا العام توظيف الأموال في البناء الخاص لأغراض السكن بنسب 3.9% ، استمرارًا لانخفاض حادّ جدًا بلغت نسبته

14.5%، في عام 2001. ويشار إلى أن الاستثمار في فرع البناء للسكن يعاني انخفاضًا مستمرًا للعام الخامس على التوالي.

التصدير

إنخفض مجمل تصدير البضائع والخدمات هذا العام بنسبة 5.4%، بعد انخفاض حادّ بنسبة 11.7% في العام 2001، وارتفاع أكثر حدة، بنسبة 25.3%، في العام 2000.

الاستيراد

إنخفض إجمالي الاستيراد هذا العام بنسبة 3%، بينما تقلص الاستيراد، دون حساب الاستيراد الأمني، بنسبة 3.9%، بعد انخفاض بنسبة 5.4% في العام الماضي.

البطالة

إزداد حجم البطالة هذه السنة لتبلغ نسبتها 10.4% من قوى العمل المدنية، مقابل 9.4% في العام الماضي. ويذكر أن حجم البطالة في إسرائيل اليوم هو الثاني في ارتفاعه بين كافة الدول الغربية، حيث إن إسبانيا هي الدولة الوحيدة التي تفوق إسرائيل بطالة، إذ تبلغ نسبة البطالة فيها 11.2%. وينبع الارتفاع في نسبة البطالة، بالأساس، من حجم الارتفاع المتدني الذي سجل هذا العام في عدد المستخدمين في المرافق الاقتصادية، والذي بلغ 0.5% فقط، مقابل ارتفاع يتراوح بين 2% و4% سجل في عدد المستخدمين في الأعوام الثلاثة السابقة. كذلك، فإن قوى العمل المدني في تقلص مستمرّ، إذ تبلغ هذه السنة 54% من السكان، مقابل 54.4% في السنة الماضية.

الأجور

إنخفض الأجر الإجمالي لساعة العمل هذا العام، لأول مرة منذ سنوات عديدة، بنسبة 5%. وقد انخفض أجر ساعة العمل في

قطاع الأعمال بنسبة أكبر بلغت 6%، في حين انخفض أجر عمال الخدمات العامة بنسبة 2.8%. و بحسب ما تقوله سولي بيليغ، من إدارة دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإن الانخفاض في الإنتاج ينبع هذا العام من تأثير الانخفاض الحادّ الذي سجل في الإنتاج في المنتصف الثاني من العام الماضي. وإذا لم يؤخذ هذا التأثير بالحسبان، يكون الانخفاض في الإنتاج خلال السنة الحالية أكثر اعتدالاً، بنسبة 0.3% تقريبًا.